انتخابات الإدارة المحلية في سورية: لن يُصلِحَ الصندوق ما أفسد العطارون

فرنسا- فراس عزيز ديب

يتوجه السوريون صباحَ اليوم لـلإدلاء بأصواتهم في انتخابات الإدارة المحلية التي ستجري في جميع المَحافظات السورية، يُستثنَى منها في هذه الانتخابات كل من إدلب والرقة.

تركت التحضيرات لهذه الانتخابات كما العادة وتحديداً بعد العام ٢٠١١ وانطلاق الحرب على سورية العديد من السجالات والنقاشات، هذا السجال نراه في كل مرة يكونُ فيها استحقاقٌ انتخابي متعلق بمجلس الشعب أو حتى المجالس المحلية، بحيث يعود الحديث من جديد عَن الآلية التي يتم فيها اختيار المرشحين على القوائم التي يكونَ بعضها مَغلقاً، أي إن احتمالية كسر هذه اللوائح والمجيء كما يقول المواطن السوري «بغير المرضي عنهم» شبه مستحيل.

في الواقع يبدو هذا السجال مفيداً حتى ولو كنا لا نزال نحبو في مجال تطوير الحياة السياسية واللعبة الديمقراطية، لكن المشكلة تكمن عندما يرى البعض سجالات كهذه ومن يقودها كسبب لإصابة الأمة بالوهن، أو ضرب للروح الوطَنية، أو تصويب على ما يسَمونها «رؤية القيادة»، إلى ما هُنالك من اتهامات اعتدنا عَليها من أصحاب الفكر الخشبي والمتمترسين خلفَ شعار «لا صوتَ يعلو فوقَ صوت المعركة»، قد تصل بالنهاية إلى حد اتهام حاملي لواء تساؤلات كهذه بالعمالة!

إن المتابعَ لمسار الاستحقاقات التشريعيةً في سورية منذ بدء الحرب حتى يومنا هذا، لن يجهدَ كثيراً ليعرفَ أن اللغط الذي قد يصل إلى حد الاستياء الشعبي من طريقة إعداد المرشحين واختيارهم يزداد كلما تدرجنا من الأعلى إلى الأدنى، وبمعنى آخر فإن الاستفتاء الذي تم على دستور ٢٠١٢ شكل رأس الهرم في الرضى الشعبي الذي جعلَ المواطن وللمرة الأولى مثلاً يشعر وكأنه يحدد مستقبل وطنه بصوته، ثم تلا ذلكَ الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام ٢٠١٤، أذكر أني علقت يومها على صورة لأحد المرشحين خلال الترويج لحملته الانتخابية «المرشح حسان النوري»، وهو يزور سوقاً دمشقية ويصافح بائعَ فلافل بأن هذه الصورة يجب ألا تكون مثار سخرية أحد، هي تؤسس لحياة ديمقراطية وسياسية ستعيش لأجيال، بل قلت يومها إني أحترم بائع الفلافل هذا أكثر من مئات المثقفين وصناع الرأي الفيسبوكيين الذين سخروا من جولة المرشح، لأنه ببساطة وإن كان يضع في مطعمه صورة مرشحٍ آخرَ «المرشح بشار الأسد»، إلا أنه لم يستسلم لخيارهِ وصافح المرشح المنافس بابتسامة وطنية بريئة.

فعلياً كانت تلك الانتخابات أنموذجاً صدمَ العدو قبل الصديق، انتخابات جعلتنا نتفاءل يومَها بأن العقلية الخشبية التي لا تريد أن تميزَ بين خيارات الشعب وإرادته، بين انتماء الشعب لنهجٍ لا يريد أن يحيد عنه وسخطه على الكثير من الذين يدعون الانتماءَ إلى هذا النهج هي عقلية في طَريقها للزوال حكماً، لكن هذا التفاؤل تراجعَ يومها عندما حصلت انتخابات مجلس الشعب الذي تحول بنسبة كبيرة منه إما لجائزة ترضية، وإما لمناصب إضافية لقيادات نقابيةً وغيرَ نقابية هي أساساً فشلتْ بمهامها الموكلة إليها دون أنْ ننسى أن بعض هؤلاء يجمع على الأقل بينِ مهمتين تشريعية وتنفيذية، أو نقابية وتشريعية، وكأن سورية بدت عاقراً لا تنجب، والنتيجة ببساطة ماثلة أمامنا:

ماهي إنجازات السلطة التشريعية بما يتعلق بالمواطن وهموم المواطن؟ من يصدق أننا في دولة مثلاً رئيس وزرائها وبعض وزرائها بابهم مفتوح ويحتكون بالمواطن وهمومه أكثرَ من غالبية أولئك الذين يمثلون السلطة التشريعيةَ ويضعونَ أنفسهم في بروجَ عاجية، علماً أن المنطق يقول العكس، فماذا عن انتخابات مجالس الإدارة المحلية؟ في الدول التي تحتكم فعلياً لصناديق الاقتراع بمعزل عن شعبية الحزب أو الائتلاف الذي يحكم، فإن انتخابات كهذه تبدّو عملياً هي الأساس الذي تحدد فيه الأحزاب مقاييسَ نجاحها من عدمه، لأنها على المستوى الشعبي أهم من انتخابات البرلمان، فممثلو الأحزاب الذين يمارسون مهامهم بعد انتخابهم يعتبرون المحطة الأولى للاتصال بين السلطة الحاكمة واحتياجات الناخب، لكونهم ببساطة على احتكاك وتماس يومي معه.

في سورية يَبدو الأمر مختلفاً نوعاً ما، فهذه الانتخابات لا تحظى بهذه الأهمية لا منَ الناخب الذي يبدو سئم التكرار المملَ، ولا من المكلفَين إعداد لوائحَ المرشحين التي يغلب عَليها طابع ما هو أسوأ من جوائز التَرضية في مجلس الشعب، ليبقى المواطن أسيرَ عباراتٍ مملة أهمها:

أولاً: «مبارك ثقة القيادة»، في هذه العبارة لا يزال المواطن ببساطة يسأل نفسه عن ثقة أي قيادة نتحدث؟ فنحن هنا أمام تعبير باتَ أشبهَ بمادة دسمة خَاضعة للتجَارة، أي إن هناك من بات باسمَ «ثقة القيادة» يتَاجر حتى بفشله، منطقياً لا يمكن أن يكون القصد تلك القيادة السورية التي أذلَّتَ دولاً وإمبراطوريات، والمتمثلة بالقيادة التي تَفاوض بيد وتحارب بيد، وإذا كان المقصود تلك القيادات الحزبية في جميع الأحزاب التي تشكل الجبهة الوطنية التقدمية والمسؤولة عملياً عن ترشيحات كهذه، عندها يكون السؤال المنطقي: ما علاقتي أنا كمواطن سوري بسيط لا ينتمي لأي إيديولوجية حزبية بثقة القيادات الحَزبية بمرشحيها أو محازبيها؟ فهل من لم يتم اختيارهَم لم يحوزوا هذه الثقة المبجلة؟ أما السؤال الأعمق:

فماذا عن الذين ينالون منذ ١٨ عاماً ثقةَ القيادة التي تقصدونها وفشلوا بمعظم مهامهم؟ ألم يكن هؤلاء أيضاً يحوزون تلك الثقة؟ فهل المشكلة إذاً بتعبير الثقة ذات نفسه، أم المشكلة بمن يأخذ الثقة، أم بآلية منحها؟

العبارةَ الثانية فهي اختيار جيد لشخص محترم: هذه العبارة ناتجة عن بديهية بسيطة أننا في سورية غالباً لا نستطيع أن نميز بين نقد الأداء والشخصنة، فتقييمنا لأي مسؤول إن كان رئيس بلدية أو وزيراً مرتبطٌاً بأدائه. هذه العبارة تبدو انتقائية وبمعنى آخر:

إن أي لائحة كانت ستُصبح أشبهَ بطوق النجاة عندما تضم أشخاصاً تربطنا بهم صلة ما، لكننا قد لا نتوانى عن توجيه سهامنا لباقي اللوائح وربما للانتخابات ذاتَ نفسها عندما يتم استبعاد قريبٍ أو صديق، القضية هنا مرتبطة بسيطرة العاطفة لا المبدأ، وإلا لو تحدثنا بعاطفة فهل نستطيع القول إن جميع اللوائح تخلو من الشخصيات المحترمة، هل يمكننا القول إن كل من كانوا سابقاً أو حتى في انتخابات مجلس الشعب ليسوا جيدين، القضية ليست بهذه البساطة لكن أياً كانت نظرتنا للشخص هو عملياً وصل بالطريقة ذاتها التي وصل بها من فشل قبلهُ، وهو بالنهاية ملزَم بالعمل بسياق تحكمهُ الأنظمةُ والقوانين، لكن الأسوأ في سورية أن هناك طريقةُ عمل يحكمها العُرف، العُرف حول الجبهة الوطنية التقدمية من فكرة هي الأذكى بتاريخ سورية الحديث التي تضمن وجود تكتل انتخابيٍ وازن، أسسها ورعاها بذكاء الرعيل الأول لقادة الأحزابَ الأساسية، لتصل اليوم إلى مقتل أصاب الحياة السياسية وأدخلها في جمود الإيديولوجيات، إما القومية بمختلف بمشاربها أو اليسارية التي قَد لا تعرف من اليسارِ إلا اسمه.

العُرف كذلك الأمر كان مخدراً للأنظمة والقوانين وسيحوِّل لاحقاً من رفعوا شعارات منها ما هو منطقي ومنها ما هو للتجارة كأسطوانة الاهتمام بأسرَ الشهداء والجرحى «كأنه يريد أن يوحي لنا بأنَ هؤلاء لا يوجد من يكترث لهم» إلى مجرد مكملين للروتين السابق الذي نسير عليه، أي إن التغيير الذي نطمَح إليه يجب أن يكون فيه تغيير العقلية والعرف سابقاً لتغيير الأشخاص، وإلا فإننا نبدو كمن يغير قنوات التلفزيون بالريموت كونترول دون وجودِ إرسال، عملياً الأرقام تتغير لكن الصورة تبقى على حالها.

أما العبارة الثالثة فهي أسطوانة قاطعوا الانتخابات: هي كذلك الأمر عبارةٌ مرتبطةٌ بعدم التمييز بين الاستحقاق الدستوري، والأشخاص الذين يمثلون هذا الاستحقاق، بين المؤسسات الدستورية أو الحكومية التي نجلّ ونحترم وندافع عنها حتى آخر نقطة حبر ودم والقائمين والممثلين لتلك المؤسسات الذين قد لا يعنون لَنا إلاّ كما تعنينا نتائج الدوري المحلي في «جزر القمر». يجب علينا عدم الخلط بين القيمة العليا لهذه المؤسسات في تكوين الدولة والقائمين عليها، نحن هنا ننسحب ببساطة من المعركة، أي إن المشاركة في أي استحقاق انتخابي كان هي واجب، تماماً كما أن قرارك في الاختيار حق، حتى لو كان قرارك شطب جميع اللوائح، لذلك لا بد من المشاركة، ولنتذكر دائماً أن بين الحق والواجب مساحة واسعة من الأمل الذي نتنفسه، وبمعنى آخر: الزمن كان ولا يزال هو الثابت، المشكلة ليست فيه لكن بمن يصر أن يعيشَ خارجه، الزمن لا يُفسد حتى نبحث عن عطّار يُصلح، بل الأدق أن عطارينا كثر، فهل سيُصلحَ الصندوق ما أفسدَ العطارون! باختصار نحن الفاسدون بداخلنَا، علينا أن نصلح أنفسنا ونصلح السياق العام الذي يحكمنا، عندها فقط يكون الأشخاص القائمون على هذا السياق مجرد تفاصيل، نأمل ذلك، فمنذ ما يقرب من ١٨ عاماً أساساً ونحن نعيش على الأملِ، فمن قال إن الأمل يموت! الأمل أشبهَ بسورية الوطن تشيب نواصي الدهر على عتباتِهما.. ويبقيان في ريعان الشباب.

الحسكة مستعدة.. ومرشحون فازوا بـ«التزكية»

موفق- محمد

لجان الانتخابات تؤدي القسم أمام اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات في الحسكة (عن الإنترنت)

أكد رئيس اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات في محافظة الحسكة المستشار إيلي ميرو أن اللجنة أتمت استعدادها الكامل لانتخابات «الإدارة المحلية»، وكشف أن مرشحي عدد من المراكز الانتخابية فازوا بـ«التزكية» بعد انسحاب نظراء لهم من الانتخابات.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال ميرو «لقد تم تحديد مراكز الاقتراع البالغ عددها ٧٧٠ مركزاً وهي موزعة على كافة مناطق محافظة الحسكة».

وأضاف: «نحن اليوم بصدد الاستعداد الكامل للانتخابات، وهناك تغيرات حصلت في عملية الانتخابات، ذلك أن كثيراً من المرشحين انسحبوا، رغبة منهم بالانسحاب لصالح بعضهم البعض، ما أدى إلى فوز المرشحين في مراكز انتخابية بالتزكية، ومازلنا نقوم بهذا العمل ونتوقع أن يفوز الكثير من المرشحين بالتزكية».

وأوضح ميرو أنه «في قانون الانتخابات عندما يكون عدد المقاعد موازياً لعدد المرشحين في أي قطاع أو بلدية، يصدر قرار من اللجنة الفرعية بفوز المرشحين بالتزكية وهذا ما ينص عليه قانون الانتخابات، وأحياناً يكون عدد المرشحين موازياً لعدد المقاعد في عدد من البلديات».

وأشار ميرو إلى أن هذا الأمر «حصل في بعض البلديات ولكن في البعض الآخر لم يظهر هذا الأمر حتى الآن».

وبحسب مصادر محلية تحدثت أول من أمس ارتفع عدد المعتقلين من قبل الميليشيات التابعة لحزب «الاتحاد الديمقراطي - با يا دا»، ممن تقدموا للترشيح لمجالس الإدارة المحلية إلى أكثر من ١٠٠ بينهم عدد من النساء، حيث تم إجبارهم على الانسحاب من الترشيح، وأخذت منهم تعهدات خطية بذلك، وتهديدهم بالتهجير من مناطق سكنهم ومصادرة ممتلكاتهم الخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وإن كان للتهديدات الكردية للمرشحين علاقة بانسحاب المرشحين المتوالي من الانتخابات، لفت ميرو إلى وجود هذه الحالة، وأيضاً «هناك حالة وطنية تقدرها بانسحاب المرشحين لصالح بعضهم البعض كحالة قانونية ينص عليها قانون الانتخابات».

وإن كان يتوقع حصول صدامات بين الجهات المختصة والكرد الرافضين للانتخابات في يوم الانتخابات قال ميرو: «أجاز قانون الانتخابات للجنة العليا للانتخابات وكذلك للجان الفرعية بأن تقوم بنقل الصناديق إلى المناطق الآمنة عند الضرورة، ونحن استناداً إلى قانون الانتخابات ارتأينا أن يتم تحديد مراكز الاقتراع في مركزي محافظة الحسكة ومدينة القامشلي». وإن كانت التهديدات من قبل الكرد ما زالت قائمة ضد المرشحين، قال ميرو: «هي كانت قائمة ومازالت مستمرة ولكن نحن مستمرون في عملنا في نطاق المنطقة الآمنة الواقعة تحت سيطرة الدولة».

ولفت إلى أنه لم يتم إقامة مراكز انتخابية في المناطق التي يسيطر عليها الكرد لأنها مناطق غير آمنة.

وفي تصريح سابق لـ«الوطن» كان ميرو أكد أن عدد المرشحين المنسحبين الذين لا يرغبون في متابعة ترشحهم بملء إرادتهم، وصل إلى ٣٠٤ مرشحين، ليكون بذلك العدد النهائي للمرشحين في المحافظة ٢٥١٥ مرشحاً.

تباين في مواقف معارضة الداخل من قوائم «الوحدة الوطنية»

سامر ضاحي

أكدت أحزاب من معارضة الداخل ضرورة المشاركة في انتخابات «الإدارة المحلية»، وأبدت مواقف متباينة من قوائم «الوحدة الوطنية» التي تضم في معظمها مرشحي أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» ومستقلين.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال أمين عام «الجبهة الديمقراطية السورية» المعارضة محمود مرعي: «نحن في الجبهة كنا نتمنى أن تكون هناك مشاركة حقيقية وفعلية في انتخابات الإدارة المحلية» منتقداً ما سماه «القوائم شبه المغلقة»، لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وأضاف: نحن نؤكد على مبدأ المشاركة في الانتخابات، ولا نريد العودة إلى ما قبل عام ٢٠١١، واليوم نتمنى أن نتجاوز هذه الأزمة وهذه المرحلة إن كان بانتخابات الإدارة المحلية أم الانتخابات التشريعية أو بتفعيل العمل السياسي.

من جانبه قال الأمين العام لحزب «الشعب» المرخص الشيخ نواف الملحم: «نحن نتطلع إلى هذه الاستحقاقات الوطنية كواجب وطني على كل سوري أن يمارس حقه فيه»، معتبراً أن نجاح هذه الانتخابات «انتصار جديد للوطن بعيداً عن المكاسب الحزبية أو الحصصية والأمور الأنانية لحزب ما».

ولفت إلى وجود «ملاحظات على بعض الدوائر التي أصبحت مغلقة ونتحفظ على ملاحظاتنا مراعاة للظروف التي تمر بها البلاد»، وأضاف: «نرى أن حزب البعث حزب حاكم بلا شك ونتحفظ على ملاحظاتنا عليه في إغلاق بعض الدوائر، وكنا نتمنى أن تكون هناك مساحة للأحزاب أو للمستقلين كي يمارسوا حقهم وليفرضوا ما يستطيعون تحقيقه».

وتابع: «لنا مرشحون في عدة محافظات، لكن لا نريد أن ندخل في صدام مع قوائم الجبهة، ولا نريد الدخول في صدام مع أي شيء يتعلق بالوحدة الوطنية».

بدوره وفي تصريح مماثل لـ«الوطن»، قال الأمين العام لحزب «التضامن» المرخص محمد أبو قاسم: إن للحزب ٤٦ مرشحاً سيخوضون انتخابات الإدارة المحلية على مستوى سورية، واعتبر أن المشاركة في هذه الانتخابات ضرورية، ويجب أن يشارك فيها كل حزب سياسي إذا كان مؤمناً بالدستور، وهي تأسيس للانتخابات التشريعية، فمن ليس لديه قاعدة شعبية تتمثل في المجالس المحلية ومجالس المدن من الصعب عليه أن يفوز بمقاعد برلمانية.

واعتبر، أنه حتى لو لم ينجح البعض أو نافس حزبه من خارج قوائم «الوحدة الوطنية» فنحن في طريق صحيح لتحقيق هدف الحزب.

وأكد قاسم وجود مرشحين يخوضون الانتخابات باسم الحزب في قوائم «الوحدة الوطنية» في حمص وريف دمشق كمرشحين لمجلس المدينة وليس المحافظة، وأضاف: نحن حزب مرخص وخارج الحكومة ونشارك من باب الحقوق، ومؤخراً دخلنا مجلس الشعب بمقعد واحد في الانتخابات التكميلية التي جرت في محافظة الرقة وفاز مرشحنا محمد جمال التركي بعضوية المجلس.

مراكز في كل مناطق الغوطة وداريا.. والناخب غير ملزم بالقوائم المطبوعة

السوريون إلى صناديق اقتراع الانتخابات المحلية اليوم وأكثر من ٤٠ ألف مرشح يتنافسون على ١٨٤٧٨ مقعداً

محمد منار حميجو

فعاليات اجتماعية وثقافية واقتصادية وأهلية في حلب تدعو أمس الأول إلى المشاركة الواسعة في انتخابات مجالس الإدارة المحلية (سانا)

يتوجه الناخبون اليوم إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في انتخابات «الإدارة المحلية» لاختيار ممثليهم للمجالس المحلية ومجالس المحافظات التي يتنافس عليها أكثر من ٤٠ ألف مرشح على ١٨٤٧٨ مقعداً، في دلالة واضحة على أن سورية تجتاز بعزيمة قوية نهاية الحرب العدوانية التي شنت عليها.

وحثت وزارة الإدارة المحلية والبيئة المواطنين على ممارسة حقهم وواجبهم باختيار ممثليهم إلى مجالس الإدارة المحلية المقررة.

وتبدأ العملية الانتخابية الساعة السابعة صباحاً وتقفل الصناديق في تمام الساعة السابعة مساء من اليوم نفسه ويجوز بقرار من اللجنة العليا للانتخابات تمديد فترة الانتخاب لمدة ٥ ساعات على الأكثر في مراكز الانتخاب كلها أو في بعضها ويمارس الناخب حقه بالانتخاب بموجب بطاقته الشخصية.

وانتهت وزارة الإدارة المحلية جميع الاستعدادات، واتخذت الإجراءات المناسبة وأمنت جميع مستلزمات إنجاح العملية الانتخابية من صناديق الاقتراع وقرطاسية إضافة إلى تقديم سلف مالية لتأمين متطلباتها من غرف سرية ومطبوعات ومغلفات وغيرها.

وأحدثت الوزارة بالتنسيق مع المحافظات ٥٦٠٠ مركزاً انتخابياً موزعين على جميع المحافظات عدا محافظتي إدلب والرقة، وشكلت لجاناً انتخابية بعدد المراكز في سورية علماً أن اللجان التي ستشرف على الانتخابات أدت اليمين الدستورية.

ودعت الوزارة في بيان لها المواطنين إلى المشاركة الفاعلة في ممارسة حقهم الانتخابي لما لذلك من أهمية وأثر كبير في اختيار ممثلين قادرين على القيام بمتطلبات مرحلة إعادة الإعمار والبناء بعد الانتصارات الكبيرة التي حققها الجيش العربي السوري. وعشية الانتخابات، قال وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف في تصريح تلقت «الوطن» نسخة منه: إن هذه الانتخابات تشكل حلقة أساسية في تسريع التعافي والاستقرار وإجراؤها في هذا الظرف دليل واضح على أن بلدنا الحبيب يجتاز بعزيمة قوية نهاية الحرب العدوانية، وأنه يقدم اليوم أنموذجاً في الالتزام بإجراء الاستحقاقات الانتخابية التي نص عليها الدستور والتشريعات النافذة، وسنشهد يوماً وطنياً بامتياز يشارك في إحيائه جميع مواطنينا ناخبين ومرشحين وبإشراف اللجنة القضائية العليا واللجان القضائية الفرعية للانتخابات في المحافظات كافة.

وأوضح مخلوف، أن أهمية هذه الانتخابات تتجلى من خلال السعي لتعزيز اللامركزية الإدارية وترسيخ مفهوم المواطنة، «وهنا يأتي دور كل مواطن شريف للمشاركة في هذه الانتخابات عبر صناديق الاقتراع، فالمشاركة حق وواجب وطني وأخلاقي لاختيار الأجدر والأقدر والأكفأ، وهي رسالة للعالم بأن أبناء سورية كانوا وسيبقون يداً واحدة وقلباً واحداً في مواجهة الإرهاب، وفي إعادة الإعمار وتحقيق الازدهار، فصوتنا أمانة يصنع المستقبل ويغيّره للأفضل، والأهم أنه حق لنا كفله الدستور. لنمارس حقنا بالاقتراع بشفافية وصدقٍ وإخلاص، من أجل سورية التي ضحّى من أجلها الشهداء والأبطال».

وأضاف: «نحن نعيش اليوم بوادر النصر المبين الذي صنعته تضحيات جيشنا الباسل، فإن الفرصة متاحة للمجالس المحلية القادمة لتأدية مهماتها كاملة بصدق وأمانة، وبالتالي لا عذر لمتوان ولا مهمل ولا متواكل، وطننا يحتاج لجهودنا جميعاً، وعلى كل منا أن يقوم بواجبه من موقعه غير مستهين ولا مستكين».

وتابع: «أملنا جميعاً وصول العناصر الكفوءة لمجالس الإدارة المحلية، فمجتمعنا الذي قدم التضحيات وانتصر بفضل بطولات بواسل الجيش العربي السوري والتفاف الشعب حول القيادة الحكيمة للسيد الرئيس بشار الأسد قادر على انتخاب مجالس محلية كفوءة وقادرة على المساهمة في مرحلة إعادة البناء والإعمار ورفع مستوى الواقع الخدمي وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في كل الوحدات الإدارية على امتداد الوطن».

بدوره، أكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات سليمان القائد لـ«الوطن»، أن الناخب في انتخابات الإدارة المحلية غير ملزم بالتقيد في القوائم المطبوعة سواء كانت قائمة «الوحدة الوطنية» أم غيرها، موضحاً أن هذه القوائم تمت طباعتها إما على حساب الأفراد أو من نفقة الأحزاب التي ينتسبون لها.

وأكد، أنه يحق للجنة تمديد الانتخابات حتى منتصف الليل في حال كان هناك إقبال على بعض المراكز في المحافظات، مشيراً إلى أن ذلك يتم بالتنسيق بين لجان المراكز والفرعية القضائية والعليا.

وأوضح، أنه يحق للناخب اختيار كل المرشحين في الدائرة الانتخابية أو مرشح واحد وفق العدد المحدد فيها بمعنى أنه يتم شطب الأسماء التي تزيد عن ذلك، مبيناً أنه يوجد أوراق انتخابية فارغة في مراكز الانتخابات وله الخيار أن يكتب بخط يده من شاء من المرشحين.

وأضاف: كما يحق للناخب كتابة أسماء المرشحين حتى من ورق في منزله ومن ثم الذهاب إلى مركز الانتخاب للإدلاء بها في صناديق الاقتراع، مؤكداً أن العبرة في هذه المسألة أن يدلي بصوته أمام اللجنة بعد وضعها في مغلف مغلق ومختوم.

وأشار القائد إلى أن الناخب في حال أدلى بصوته أكثر من مرة فإنه يعاقب بغرامة مالية تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٥٠ ألف ليرة، لافتاً إلى وجود غرف سرية في عملية الاقتراع.

ولفت إلى أنه يلغى صوت الناخب حينما يضع في الصندوق ورقة في مغلف غير مختوم أو ورقتين متناقضتين أو أشار إلى اسمه أو وقع على ورقة الاقتراع، مؤكداً أن إلغاء الصوت يعود إلى تقدير اللجنة القضائية الفرعية في المحافظة.

وبين القائد إلى أنه يتم حل المشاكل في حال حدوثها في بعض المراكز عبر رئيس لجنة المركز والذي هو بمثابة ضابطة عدلية بالتنسيق مع قوى الأمن الداخلي المخصصين لذلك، مضيفاً: في حال عدم حلها يتم التواصل مع اللجنة الفرعية القضائية في المحافظة التي من الممكن بدورها التواصل مع اللجنة القضائية العليا لاتخاذ القرار المناسب في هذا الموضوع.

وأشار إلى أنه يحق للمرشحين إرسال وكلائهم لمراكز الانتخابات لمعاينة عملية الاقتراع وفرز الأصوات التي ستبدأ فور الانتهاء من الإدلاء بها.

وأكد القائد أن هذه الانتخابات تجري بإشراف قضائي كامل وبنزاهة وشفافية كبيرة، معرباً عن أمله أن يكون هناك على صناديق الاقتراع باعتبار أن سورية تمر في مرحلة إعادة الإعمار.

من جهته أعلن رئيس اللجنة القضائية الفرعية في ريف دمشق محمد سعيد بيطار عن وضع مراكز انتخابية في مناطق الغوطة حتى في داريا، موضحاً أن المراكز البالغ عددها ٦٦٢ غطت كامل المناطق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد البيطار أنه تم توزيع الحبر السري على المراكز الانتخابية، موضحاً أن لجنة المركز مؤلفة من ثلاثة أشخاص وأن أية مشكلة تحدث في المركز يتم إعلام اللجنة بها للعمل على حلها مباشرة.

وأوضح البيطار أن الانتخابات تتم وفق هوية الشخص وإقامته فلا يحق لابن بيرود مثلاً أن ينتخب في دوما وكذلك الأمر في بقية المناطق إلا إذا نقل موطنه الانتخابي أو أبرز سند إقامة. وتوقع البيطار أن يكون هناك إقبال على صناديق الاقتراع وهذا ما تم لمسه في عملية الترشح بالفترة الماضية.